

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٩

بتعديل القانون رقم ٤١ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٣ المتضمن السماح للدولة بتغطية الأسهم الجديدة التي تصدرها شركة مرفأ اللاذقية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٤١ المؤرخ ١٩٥٥/٣/٢٣ المتضمن السماح للدولة بتغطية الأسهم الجديدة التي تصدرها شركة مرفأ اللاذقية، المعدل بالقانون رقم ٤٥٩ بتاريخ ١٩٥٧/١١/١٢ ؛
وعلى ما اقره مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تستبدل بعبارة "موتقة بتأمين الأسهم المذكورة" الواردة في الفقرة (ب) من المادة ٢ / من القانون رقم ٤١ المؤرخ ١٩٥٥/٣/٢٣ المشار إليه العبارة التالية "موتقة بتأمين أسهم الدولة الإلزامية وغير الإلزامية".

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم السري ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٩ (٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة ؛
وبناء على ما اقره مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - في تطبيق أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ، يكون اعتبار الشخص متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، وكذلك منح هذه الجنسية والحرمان من الدخول فيها وسحبها وإسقاطها وزوالها عن كسبها بطريق التبعية وردها والإذن بالتجنس بجنسية أجنبية ، بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٩ (٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٩

بتعديل المرسوم التشريعي رقم ٨٧ المؤرخ ١٩٥٣/٣/٢٨ المتضمن نظام النقد الأساسي وإحداث مصرف سوريا المركزي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم التشريعي رقم ٨٧ المؤرخ - (أ) ١٩٥٣/٣/٢٨ المتضمن نظام النقد الأساسي وإحداث مصرف سوريا المركزي ؛
وبناء على ما اقره مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تعدل الفقرة ٥ من المادة ٣٥ من المرسوم التشريعي رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٨ المشار إليه على الوجه الآتي :
"شهادات واسناد الخزينة واسناد القرض الصادرة عن الدولة أو المكفولة من قبلها في حدود مبلغ لا يتجاوز ثمانين مليون ليرة سورية ، ويشترط أن تكون هذه الشهادات أو الاسناد مسموحاً بإصدارها بنص من القانون أو معدة لتمويل المشروعات الإنمائية وصادرة من وزارة الخزانة".

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم السوري ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٩ (٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر